



أكَدَ المعارض السوري لؤي حسِين، رئيس تيار بناء الدولة السورية، لـ"العربية.نت" أنَّ الرئيس السوري يتحمل المسؤولية الكاملة عما نفذته أجهزة الأمن من انتهاكات بحق المواطنين السوريين، وذلك في تعليق له حول الحديث الذي أدلَى به الأسد لشبكة تلفزيونية أمريكية ونفى فيه أن يكون قد أصدر أوامر بقتل محتجين.

وقال حسِين: "نحن تعودنا من السلطة السورية تقديم عبارات تحتمل تفسيرات عديدة، لكن بعض النظر عن التفسير، فإنَّ رئيس الجمهورية في سوريا هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، أي أنه قائد كافة القوى الموجدة، وبالتالي فهو يتحمل المسؤولية الكاملة عن ما تقوم به هذه الأجهزة تجاه المواطنين من قتل وتعذيب واعتقال".

وتابع: "إذا كان الأسد لم يأمر عناصر جيشه بأن يعنِّبوا ويعتقلوا ويسرقوا، فإن ذلك لا يعفيه من مسؤولية أنه لم يقل لهم أن لا يقتلوا ولا يعنِّبوا ولا يعتقلوا ولا يسرقوا، فالسلطة مسؤولة دوماً عما تقوله وما لا تقوله، وعما تفعله وما لا تفعله خلافاً للمعارضة التي تكون دوماً مسؤولة عما تقوله وتفعله فقط".

وفي سياق آخر، توقع المعارض السوري ألا تنقلب الطائفة العلوية على السلطة، مشيراً إلى أمله في "مشاركتهم بالحركَّة السوريَّة، أو بالحد الأدنى أن لا يعملوا ضدَّ المتظاهرين".

وأشار إلى أنَّ "المظاهرات حينما بدأت في درعا لم تكن موجة ضدَّ السلطة، لكنَّ السلطة أضرت بالناس حتى تحملوا مسؤولية إسقاط النظام، كما أنَّ السوريين في حماة لم يحاسبوا السلطة على أحداث ارتكبتها عام 82، لكنَّ السلطة قامت بمواجهة أهالي حماه بمدرعاتها حتى حملها الناس وزرَّ أحداث 82، لافتاً إلى أنَّ السلطة لا تملك آليات صنع القرارات بشكل واضح، ولا تعرف مصالحها التي كانت تستوجب ألا تلوث أركان السلطة بدماء السوريين، وكان من الممكن أن تحل القضية ببساطة".

مخاوف من الإسلاميين

وعن رأيه بوجود الكثير من المخاوف لدى معظم الأقليات الإثنية والعرقية في سوريا من الحراك الشعبي السوري، أكَدَ حسِين أنه يعتقد بأنَّ "لهم الحق في بعض المخاوف لكنها ليست نابعة من وجود إمكانية لأنَّ تطبيق الأكثريَّة العددية سواء كانت طائفية أو قومية بالأقليات العددية الموازية"، مشيراً إلى أنه يعتقد أنَّ "الإسلاميين لا يستطيعون السيطرة على سوريا إلا بقدر علمانيتهم".

واعتبر أنه "لا مانع من وجود حكومة إسلامية في سوريا تلتزم بتيار علماني"، مؤكداً في الوقت نفسه عدم وجود إمكانية لإقامة دولة إسلامية في سوريا الجديدة.

وشدد المعارض على أنه لا يعتبر "أن للإخوان المسلمين الحق في الفعل السياسي كونهم بالأساس جماعة وليسوا حزبا، وتسميتهم بالجماعة يعني أنهم يخضون المسلم فقط، وبالتالي لا يمكن لحزب فئوي أن يحكم الجميع".

وأشار إلى أن "الإخوان تنظيم قديم وقوى ويعظمي بدعم مالي دولي بغض النظر عن الجهات التي تموله وهي بالغالب خارج سوريا، وهم يستطيعون دوماً عقد المؤتمرات والاجتماعات والندوات خلافاً للتيارات والأحزاب الأخرى".

وقال إن "القوى السياسية في سوريا لن تقبل إلا بوجود تيار إسلامي علماني دون التيار الإسلامي الديني".

وأوضح المعارض السوري أن "السلطة السورية غير جادة في موضوع التوقيع على المبادرة العربية، وأنها تتلاعب بالجامعة وتستفزها حتى تنهي العمل بالمبادرة"، لكنه جزم بأن "النظام السوري سيوقع بالنهاية وسيتم الاتفاق مع الجامعة على البروتوكول، لأن المجتمع الدولي راغب في أن تكون المبادرة العربية هي الحل".

وقال رئيس تيار البناء: "في حال تم إدخال مراقبين، يجب أن نبادر نحن بتشكيل آليات لحماية المدنيين وأننا مستعد للإدلاء بشهادتي الشخصية أمامهم، وعلى جسمى من الندب والآثار الكافية لوجود انتهاكات ونتمنى على الآخرين أن يتعاونوا معنا".

وحول الدور العسكري التركي، أوضح أن "تركيا لم تصرح في أي مرة بشكل مباشر بأنها مع التدخل العسكري، وإنما المعارضين السوريين بالخارج هم من يحملون تركيا هذا الدور، لكن ربما يحاول الأتراك الاحتفاظ ببعض الأوراق لحماية حدودهم في المناطق الكردية".

المصادر: